٢٣ الشهر. وقام مدني اسرائيلي (أو جندي متنكّر)، كذلك، بقتل شاب في مدينة غزة، في العاشر من كانون الاول (ديسمبر)، وكان الجيش ادّعى بأن سجيناً فلسطينياً انتحر شنقاً في غزة، في الرابع من الشهر، دون التأكد من صحة ذلك. غير ان الحادثة الابرز كانت اغتيال أربعة من اعضاء «فتح» وجرح ثلاثة في نابلس، في الاول من الشهر، وذلك بكمين لجنود متنكّرين؛ وقد ادعت السلطات بأن الشهداء هم من مجموعة «الفهود السود» المتهمة باعدام ١٦ عميلاً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/١٢/١٩٨٩).

وفي هذه الاثناء، سقط المزيد من الجرحى الفلسطينيين، حيث بلغ المعدّل اليومي ما بين ٢٠ و٤٠؛ بل أدّى تعاظم عدد المصابين، بسبب الضرب أو الغاز، الى عدم نقل الاحصاءات الكاملة عنهم من قبل الاعلام والاجهزة المختصة، ممّا يعني ان غالبية الارقام الصادرة، الآن، تشير الى المصابين بالرصاص الحي أو الاعيرة البلاستيكية. وعلى ذلك، فان مجموع الجرحى، الذين تمّ تسجيلهم، خلال تشرين الثاني (نوفمبر)، حسب المصادر الفلسطينية، بلغ ٩٥٥ (**فلسطين الثورة**، ١٧/١٢/١٩٨٩). وقد اقرّ بعض المصادر الاسرائيلية بأن احد أسباب استمرار الوتيرة المرتفعة من الاصابات والقتلى لدى الفلسطينيين، على الرغم من التراجع النسبي للتظاهر ونشاط الشوارع، انما يعود الى الحرية الكبيرة التي يتمتّع بها الجنود في اطلاق الرصاص. وقد لوحظ ارتفاع عدد الاصابات في الرأس خاصة، ممّا يدل على الطابع المقصود وقصير المدى لعمليات اطلاق النار (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٩).

كما هو الحال بخصوص الجرحى، فقد استمر المعدّل المرتفع لاعتقال المواطنين الفلسطينيين في الآونة الاخيرة أيضاً، حيث بلغ ٢٠ ـ ٣٠ في غالبية الايام. وقد أُحصي، رسمياً، اعتقال ٥٠٠ شخص خلال تشرين الثاني (نوفمبر)، منهم ٨٠ في الاعتقال الاداري، فيما اصدرت المحاكم العسكرية احكاماً بحق ٨٠٠ مواطن، منهم ٢٢٥ بالسجن الفعلي (**الحياة**، ٣/١٢/١٩٨٩). هذا، وشهد تاريخ ٢٦ الشهر، وحده، اعتقال ٩٣ شخصاً، بينما تمّ اعتقال ١٢٠ آخرين في منطقة طولكرم، في ٢٦ منه، وما بين ١١٤ و١٥٩ (حسب المصدر)، في الخامس من كانون الاول (ديسمبر). وقد شملت العمليات هذه اكتشاف خلية في قرية الدبوية، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، اتهم اعضاؤها بالقاء قنابل مولوتوف واحراق غابات، واعتقال ٢٠ وجرح عشرة في مدينة عكا، في ١٣ كانون الاول (ديسمبر). وفي هذه الاثناء، زعم قائد المنطقة الوسطى للجيش الاسرائيلي، اسحق مردخاي، ان رجاله نجحوا في اعتقال ١٣٠ مسؤولاً و١٥٠٠ ناشط فلسطيني خلال الشهور الاربعة الاخيرة (**فلسطين الثورة**، ١٠/١٢/١٩٨٩). غير ان سياسة الاعتقال، هذه، خلقت متاعب كبيرة لسلطات الاحتلال، التي باتت تعرض على بعض الفلسطينيين النفي الطوعي خارج فلسطين، لمدة عامين، بدلاً من الاعتقال الاداري لمدة سنة، بسبب اكتظاظ السجون (**ميدل ايست انترناشونال**، ١/١٢/١٩٨٩). كما تمّ الكشف عن خطة بناء معتقل جديد قرب كفار عتسيون، خلال العام ١٩٩٠، يتسع لأربعة آلاف معتقل، ولتصبح السعة الاجمالية ٢٠ الفاً بدلاً من ١٥ الف سجين (**هآرتس**، ٢/١٢/١٩٨٩). وكانت المصادر اياها كشفت، في وقت سابق، عن ان كل سجين فلسطيني يكلّف ٣٥ دولاراً ثمن طعام ولباس وغير ذلك، ممّا يعني ان الميزانية الاسرائيلية تحمّلت كلفة ٢٠٠ مليون دولار، منذ بدء الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨٩).

على الرغم من كل هذه الاجراءات والعقوبات، الاّ ان الانتفاضة لم تهزم، أو تضعف، حسب اعتراف العديد من المعلّقين الاسرائيليين، الذين لاحظوا انها «تتمأسس» وتنتظم، وان استعداد المواطنين لتحمّل تراجع مستوى المعيشة والالتزام بنداءات القيادة الموحّدة وبالمقاومة المدنية لم يتأثر قط (**عل همشمار**، ٨/١٢/١٩٨٩؛ **وهآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٩ و٥ و٧/١٢/١٩٨٩). فقد تواصل نشاط «القوات الضاربة»، مثلاً عبر القاء ما معدّله قنبلتين حارقتين على اهداف عسكرية اسرائيلية كل يوم، عدا حرق السيارات والشاحنات بوسائل أخرى. وعلى الرغم من تأكيد المستشار القانوني للجيش ان المعدل قد تراجع عن مستوى ١٣٠ هجوم مولوتوف شهرياً في وقت سابق، فما زال ذلك النشاط متقدّماً، مقارنة بسياسة قوات الاحتلال بالاطلاق الحر للنار على قاذفي